أخبار قصيرة

إنتاج السولار بمصفاة إصفهان يبلغ ١٦ مليون لتر يومياً

أعلن وزير النفط أن مصفاة إصفهان تنتج ١٦ مليون لتر من "سولار يورو ٥" يومياً.
وأشار جواد أوجي، في تصريح صحفي الإثنين، أن وحدة تصفية السولار بمصفاة إصفهان بطاقة ١٦ مليون لتر يومياً وبمواصفات يورو ٥، تم افتتاحها برعاية رئيس الجمهورية مؤخراً بإستثمارات بلغت ٥١١ مليون يورو.
وبيّن أوجي أنه بافتتاح وحدة التصفية سيتم التخلص من ٣٠٠ طن من مادة الكبريت، حيث يشكل رفع جودة المشتقات النفطية والحد من تركيبات الكبريت في مصافي البلاد، أولوية لوزارة النفط والحكومة الحالية. ونوه الى أن مصفاة إصفهان (وسط) تنتج ٣٠ منتجاً، منها ١٣ مليون لتر بنزين يومياً يطابق المواصفات العالمية.

إيران.. صادرات البيض تسجل رقماً قياسياً

أعلن رئيس مجلس إدارة إتحاد مزارع الدواجن، أن صادرات بيض الدجاج في النصف الأول من السنة المالية الجارية (المنتهي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣) قد سجلت ٩٠ ألف طن.
واستدرك حميد رضاكاشاني، أمس الثلاثاء، أن الصادرات كانت قد بلغت ٥٥ ألف طن في الفترة المناظرة السابقة (٢٠٢٢). وأشار إلى أن صادرات البيض من إيران في النصف الأول سجلت ٩٠ ألف طن، وهو أعلى مستوى على مدى ٤٤ عاماً.

«ايران خودرو» تسلّم السوق المحلية ٢٨٠ ألف سيارة

أعلن مدير التسويق بمجموعة ايران خودرو لصناعة السيارات، تسليم السوق المحلية أكثر من ٢٨٠ ألف سيارة في النصف الأول من السنة المالية الجارية (المنتهي ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣).
وأشار كيوان بناهي، في تصريح صحفي، بأن الشركة خلال الشهرين الماضيين سلمت السوق المحلية نحو ٢٠٠٠ سيارة يومياً، وأنه في بعض الأحيان تواجه "ايران خودرو" بعض التأخيرات بالتسليم بسبب اشتراطات جديدة تفرضها منظمة المعايير الوطنية. وبيّن أن إنتاج "ايران خودرو" نما ١٦ بالمئة على أساس سنوي.

ما أسباب تراجع مشتريات الإيرانيين من العقارات في تركيا؟

الوفاق/ وكالات

وصل مستوى شراء المنازل (الشقق) من قبل الإيرانيين المقيمين في تركيا إلى أدنى درجة له منذ عام ٢٠١٨.
وأفادت صحيفة "دنياي اقتصاد"، في تقرير لها، إن بيانات مركز الإحصاء التركي حول حجم المعاملات السكنية للأجانب في هذا البلد تظهر أن المتوسط الشهري لحجم المشتريات العقارية من قبل الإيرانيين بنهاية أغسطس الماضي بلغ ٣١٥ وحدة سكنية، وهو ما يمثل انخفاضاً ملحوظاً بفترة ذروة الشراء في عام ٢٠٢١ والتي وصل متوسطها الشهري إلى ٩٠٠ وحدة سكنية.
ويشير إتجاه وجود المستثمرين الإيرانيين في سوق العقارات التركية كمشترين لمختلف أنواع المنازل (الفلل والشقق) إلى أنه حتى منتصف عام ٢٠١٨، وهي الفترة التي أصبح فيها إنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي، عاملاً لزيادة المخاطر في الإقتصاد وتكثيف التوقعات التضخمية بين الناشطين الاقتصاديين في إيران، يشير إلى أن الإيرانيين استثمروا بشكل رئيسي في العقارات ذات الطابع السياحي، ليصل حجم المشتريات حينها إلى ٤٠٠-٥٠٠ وحدة سكنية شهرياً.
لكن مع بروز المخاطر غير الاقتصادية في منتصف عام ٢٠١٨، غدا نبض شراء المنازل في تركيا بفضل "النظرة المهيمنة للإستثمار" إلى جانب "النظرة السياحية التقليدية" أسرع فأسرع، إلى حد دفع فئة من الإيرانيين وسط الغموض بشأن مستقبل الأسعار في الاقتصاد الإيراني المتأثر بقفزات العملات الأجنبية والإثارة التي أوجدتها المشتريات الرأسمالية من الدولار والعملات المعدنية والشقق السكنية، دفعهم إلى التفكير في "سوق العقارات التركية" كملاذ آمن لـ"الحفاظ على القيمة الحقيقية لرأس المال" في مواجهة التضخم العام والتضخم العام المقبل (نظراً للرؤى التي كانت موجودة بسبب توقعات التضخم في السنوات الأخيرة).

إنهيار الليرة التركية

آنفاً، كان لهذا القرار اليد الأكبر في "إنهيار قيمة الليرة التركية أمام الدولار". وبهذه الطريقة، تسبب تزامن "الظروف الاقتصادية غير العادية" في إيران وتركيا خلال عام ٢٠١٨ وما بعده في عام ٢٠٢١ -النصف الثاني من عصر قفزات الأسعار في الاقتصاد الإيراني الذي بدأ في أوائل عام ٢٠١٨- بوصول متوسط الشراء الشهري للشقق السكنية في تركيا من قبل الإيرانيين إلى "رقم قياسي" ليبلغ ضعف الإتجاه السابق، أي حوالي ٩٠٠ وحدة سكنية مقابل أقل من ٥٠٠ وحدة.
لكن سرعان ما انخفضت حمى شراء المنازل في تركيا بين الإيرانيين، وهذا ما يؤكده "الرقم القياسي العكس لحجم المشتريات"، إذ بلغ عدد الوحدات السكنية التي اشتراها الإيرانيون في تركيا خلال شهر يوليو من العام الجاري ٢٧٢ وحدة، وهو أقل مستوى (رقم قياسي متناقص) مقارنة بالفترتين قبل عام ٢٠١٨ وبعد عام ٢٠١٨، علماً أن متوسط المشتريات في الأشهر الثلاثة يونيو ويوليو وأغسطس كان أقل من ٤٠٠ وحدة.

بلغ عدد الوحدات السكنية التي اشتراها الإيرانيون في تركيا خلال شهر يوليو من العام الجاري ٢٧٢ وحدة، وهو أقل مستوى مقارنة بالفترتين قبل عام ٢٠١٨ وبعد عام ٢٠١٨

فك عقدة الإنهيار المفاجئ

لكن كيف حدث هذا التوقف المفاجئ في نبض مشتريات الإيرانيين للمساكن في تركيا وماذا يحوي في طياته؟ تظهر تحقيقات صحيفة "دنياي اقتصاد" أن لانخفاض سعر الدولار ومن ثم استقراره في إيران خلال الأشهر الأربعة الماضية، الناتج عن سلسلة من المجريات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد، بما في ذلك الأخبار الإيجابية عن المفاوضات بين إيران والغرب بشأن الملف النووي دور في ذلك أيضاً.
شهدت أسعار المساكن في إيران انخفاضاً واستقراراً مقبولاً في الأشهر الثلاثة الماضية، وقد حدثت هذه التراجعات والاستقرار النسبي لأسواق الأصول في أعقاب "انخفاض التوقعات التضخمية" وبعد أن نأى الناشطون الاقتصاديون وعامة الناس، إلى حد ما، عن "عدم اليقين بشأن مستقبل الأسعار".
رغم هذا، لم يكن لتغير أوضاع الاقتصاد والمخاطر غير الاقتصادية في إيران العامل الوحيد في تراجع حمى مشتريات الإيرانيين في سوق الإسكان التركي، فقد شهدت الأشهر الأخيرة تطورات واعدة في الاقتصاد التركي بعد مساعي السياسيين في السيطرة على التضخم، الأمر الذي أدى إلى "انخفاض كبير في معدل نمو أسعار المساكن في تركيا".
وصحيح أن حمى شراء المنازل في تركيا من قبل الإيرانيين قد تراجعت واستقرت نسبياً؛ لكن في حال عادت ملامح ومسببات هذه الحمى مرة أخرى إلى الأجواء، فمن الممكن أن يعود الوضع إلى ماكان عليه قبل الأشهر الثلاثة الماضية.
إذن، يجب أن تكون "الخطوط الحمراء" التي وضعها صنّاع السياسات من أجل "استقرار الأسواق المحلية" صارمة وفعالة في السيطرة على معدلات التضخم والقضاء على المخاطر الاقتصادية والسياسية المولدة للتوقعات التضخمية، وينبغي أن تؤخذ نفس السياسة في الاعتبار لمنع تدفق رأس المال إلى الخارج.

نائب وزير الخارجية يؤكد على تعزيز العلاقات الإقتصادية مع الدول الأفريقية

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الإقتصادية، مهدي صفري، على ضرورة عقد اجتماعات اللجان المشتركة بين إيران والدول الأفريقية، خاصة جنوب أفريقيا وتنزانيا، ومتابعة الإتفاقيات المبرمة في إطار هذه اللجان من أجل تنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية معها. واستضافت وزارة الخارجية الاجتماع الثاني عشر لمقر تنسيق العلاقات الإقتصادية الخارجية هذا العام برئاسة نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مع جدولي أعمال "تنسيق الزيارة المرتقبة لرئيس الجمهورية إلى أفريقيا (جنوب أفريقيا وتنزانيا) و"زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية الى بيلاروسيا".
وأشار صفري، في بداية اللقاء، إلى أهمية تحسين مستوى العلاقات مع الدول الأفريقية، خاصة جنوب أفريقيا وتنزانيا، مؤكداً على عقد اجتماعات اللجان المشتركة مع دول هذه المنطقة ومتابعة الإتفاقيات المبرمة في إطار هذه اللجان من أجل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول. ونظراً لأهمية زيارة رئيس الجمهورية إلى جنوب أفريقيا وتنزانيا، فقد طلب من كافة الأجهزة التنفيذية والوزارات والمنظمات ذات الصلة اتخاذ الإجراءات اللازمة بكل جدية وتخطيط هادف للاستفادة القصوى من فرصة هذه الرحلة من أجل كسب عوائد العملة الصعبة وتنمية الصادرات وتنويع الاستيراد.
وفي الجزء الأخير من اللقاء، تمت مناقشة الزيارة المرتقبة للنائب الأول لرئيس الجمهورية إلى بيلاروسيا.
وفي هذا الاجتماع، أشار نائب وزير الخارجية إلى المشاريع القائمة مع بيلاروسيا في مجالات النقل والأدوية والمعدات الطبية وصادرات السيارات وتصدير الخدمات الفنية والهندسية والنفط والبتروكيماويات وغيرها. وشدد على ضرورة التخطيط والمتابعة الدقيقة والتنسيق مع المؤسسات المعنية حتى تنفيذها.

طاقة إيران في مجال الصادرات غير النفطية تبلغ ١٠٠ مليار دولار

أعلن وزير الداخلية، أحمد وحيدي، إن حجم صادرات إيران غير النفطية يبلغ الآن نحو ٥٠ مليار دولار، وقال: بحسب الخبراء تبلغ طاقة البلاد في مجال صادرات السلع غير النفطية ١٠٠ مليار دولار، وفي خطوة أولى يمكن رفع المبلغ إلى ٧٠ مليار دولار.
وقال وحيدي، الإثنين، في اجتماع بحث المعوقات والتحديات في مجال الصادرات غير النفطية، الذي عقد بحضور وزير الصناعة ومجموعة من المحافظين والمصدرين: أن لدينا الآن ٥٠ مليار دولار صادرات غير نفطية؛ لكن قدرة البلاد بحسب المختصين والخبراء هي ١٠٠ مليار دولار، وفي خطوة أولى يمكننا زيادة هذه الصادرات إلى ٧٠ مليار دولار.
وبحسب إعلان الجمارك الإيرانية، فقد تم تصدير ٥٥ مليوناً و ٩٠٠ ألف طن من البضائع بقيمة ١٩ ملياراً و ٣٠٠ مليون دولار إلى الخارج خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/مارس) وشهدت كمية صادرات السلع غير النفطية، باستثناء النفط الخام وزيت الوقود والكيروسين، انخفاضاً بنسبة ٨/٥٥ ٪ من حيث القيمة وارتفاعا بنسبة ٢٦/٥٦ ٪ من حيث الوزن.
ومؤخراً، عُقد إجتماع بحضور وزير الداخلية و ١٠ محافظين وناشطين حول موضوع الصادرات غير النفطية. وأعلن وحيدي أن الموضوع الرئيسي لهذا اللقاء هو كيفية تعزيز الصادرات غير النفطية.
وتابع وحيدي في إشارة الى هذا اللقاء، قائلاً: في هذا اللقاء كان نقاشنا هو الاستفادة بشكل أكبر من قدرة المحافظات، وفي كل محافظة من المحافظات التي لديها صادرات غير نفطية يمكننا المساعدة في إزالة العقبات أمام الصادرات ولهذا السبب عقد هذا الاجتماع بحضور المحافظين.

على كافة المستويات الوظيفية

إيران تبدي إستعدادها لإرسال القوى العاملة إلى العراق

أعلن مدير عام تطوير مؤسسات التوظيف وتوجيه القوى العاملة في وزارة العمل والرعاية الإجتماعية إستعداد هذه الوزارة لإرسال "فائض القوى العاملة الإيرانية" إلى العراق على كافة المستويات الوظيفية.
وقال أميد ملك، الإثنين، في تصريح لوكالة تسنيم للأنباء: بحسب المعلومات الواردة عن حاجة أصحاب العمل العراقيين في مدينة البصرة، فانه من الضروري على الجانب العراقي توفير إحتياجاتهم الوظيفية مع شروط ومواصفات العمالة المطلوبة ومدة العمل والعقود والرواتب والأجور الإعلان عن التأمينات والمهارات والتسهيلات المقدمة للقوى العاملة إلى وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية وتسهيل إصدار تأشيرات العمل للقوى العاملة المبتعثة.
وأشار ملك إلى أنه نظراً لوجود القوى العاملة الإيرانية في إقليم كردستان العراق، فمن الضروري توفير الحماية القانونية اللازمة لدفع الأجور العادلة وظروف العمل والحماية التأمينية من أجل تنظيم القوى العاملة الإيرانية.
وتابع: أعلن الجانب العراقي استعداده لتشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ الأمور التي حددها البيان المشترك، بحيث يمكن مناقشة ومراجعة تنفيذ برامج البيان المشترك في لقاءات مباشرة.

إيفاد العمالة مفيد للبلاد

واعتبر المدير العام لمكتب تنمية مؤسسات التشغيل وتوجيه القوى العاملة بوزارة العمل والرعاية الاجتماعية، أن إيفاد العمالة إلى الخارج مفيد للبلاد إذا تم وفق القواعد، وقال: إذا يمكننا الاستفادة من فرص العمل المتاحة في السوق؛ وفي الواقع، تمكنا من زيادة خبرة القوى العاملة وسيكون ذلك ذا قيمة للبلد، وستؤدي هذه القضية في نهاية المطاف إلى نمو المعرفة التقنية والحد من الفقر، وهو أمر لا عيب فيه فحسب؛ بل سوف تكون مثمرة للغاية.
وكشف ملك عن اجتماع عبر الإنترنت بين مسؤولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ومسؤولي التوظيف والرعاية والمجالات الفنية والمهنية في وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية في إيران وكذلك المستشار الاقتصادي في السفارة الإيرانية في العراق يوم الأربعاء ٢٠ سبتمبر/أيلول الماضي.
وبحسب ملك، تم في هذا اللقاء مناقشة المسائل المتعلقة ببيان التعاون المشترك بين وزارة التعاون والعمل والرعاية الإجتماعية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووزارة العمل والشؤون الإجتماعية العراقية وتبادل الآراء.